



كبار الموردين يغيرون دفة الطاقة العالمية

الهند تشهر سلاح أسواق النفط لخفض الاعتماد على السعودية المخزونات وسيلة لمواجهة تخفيضات الإنتاج المضرة بخطط شركات التكرير

دراسة خيارات لزيادة الواردات من روسيا حسبما ذكر مصدر في وزارة النفط.

وقال مصدر منفصل في الحكومة الهندية إن الحكومة تتوقع تخفيف العقوبات المفروضة على إيران في الشهرين الثلاثة أو الأربعة المقبلة، مما يوفر بديلا محتملا أرخص ثمنا للنفط السعودي.

واتفق اثنان من المتعاملين على أن إيران لديها فرصة جيدة للاستفادة من التحول في الهند، وكذلك فنزويلا والكويت والولايات المتحدة. وذكر مصدر في شركة تكرير هندية أن الولايات المتحدة وأفريقيا ومزيج "سي.بي.سي" الخاص بكازاخستان والنفط الروسي لديها فرصة كذلك على الأرجح. وعلى الرغم من أن المستوردين في الهند سيشترون سريعا كميات متزايدة من درجات الخام العالمية المسعرة عند مستويات مغرية، فإن معظم المحللين يتوقعون أن يظل الشرق الأوسط المورد الرئيسي للنفط إلى الهند لأسباب أهمها تكاليف الشحن الأقل.

وتتعاون وزارة النفط الهندية مع شركات التكرير لوضع إطار عمل لبيود القروض المشتركة مع الموردين. وقال كابور "المشترون لديهم خيارات في السوق اليوم، وهذه الخيارات ستتضاعف مستقبلا (...). هناك الكثير من الشركات في الهند التي تقوم بالشراء وحدها، لذا عندما تتجمع هذه الشركات فإنها تصبح تحتلأ كبيرا للغاية".

بعد مناقشات مع مسؤولين أميركيين على تخفيف القيود على إنتاج النفط بدءا من مايو. وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بأن تخفيضات الإنتاج تسببت في مواجهة شركة النفط الحكومية أرامكو "بعض الصعوبات مع بعض شركائها".

ويقول محللون إن الخلاف النفطي ليس من الضروري أن يمتد إلى علاقات إستراتيجية أوسع نطاقا في بقية القطاعات لاسيما الدفاع. وقالت أوراسيا للاستشارات في مذكرة "حتى الأونة الأخيرة، فإن ميزان القوى يميل صوب السعودية، لكن الهند باتت على نحو متزايد تستغل الوصول إلى سوقها وتنوع الخيارات لفرض ضغوط على السعودية. بالنسبة إلى السعودية فإن خسارة حصة سوقية في بيئة عالمية تشهد فيها معظم الاقتصادات المتقدمة بالفعل انخفاضاً في طلبها على النفط بسبب تطبيق سياسات أقل توليها للبيئة، ستكون ضربة".

وأكد الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن أرامكو أبتت على إمدادات نفط عادية في أبريل إلى شركات التكرير الهندية بينما خفضتها لشركتين آخرين، في مؤشر على أن القلق ينتاب المملكة بشأن بحث الهند عن مصادر جديدة.

يعكس قرار الهند بخفض الاعتماد على الشرق الأوسط وتسريع التنوع فرض ضغوط على السعودية في ظل مواصلة خفض إنتاج النفط داخل أوبك + بما لا يراعي الطلب الكبير من الهند ويخلق ضبابية يصعب معها على شركات التكرير للتخطيط للمشتريات ومخاطر السعر في خطوة تقوض نفوذ أكبر منتج وتنتذر بتغيير مسارات التجارة.

وإذا نجحت الهند فسوف تضرب مثالا لبقية الدول، إذ أنه في الوقت الذي يرى فيه المشترون المزيد من الخيارات بأسعار في المتناول وتصبح الطاقة المتجددة أكثر شيوعا، فإن نفوذ المنتجين الكبار مثل السعودية قد يعثره الضعف مما يغير الأوضاع الجيوسياسية ومقاربات التجارة.

وقالت مصادر لرويترز إن شركات التكرير الهندية تعترض خفض الواردات من السعودية بنحو الربع في مايو المقبل، لتتراوح إلى 10.8 مليون برميل من متوسط 14.7 إلى 14.8 مليون برميل شهريا.

وقال وكيل وزارة النفط الهندية كابور لرويترز إن "الهند طلبت من شركات التكرير الحكومية التفاوض على نحو مشترك مع منتجي النفط للوصول إلى اتفاقات أفضل"، لكنه امتنع عن التعليق على خطط خفض الواردات من السعودية. وأضاف "الهند سوق كبيرة لذلك يتعين على البائعين مراعاة الطلب في بلدنا وكذلك الحفاظ على سلامة العلاقة طويلة الأمد".

وامتنعت شركة النفط الحكومية السعودية أرامكو ووزارة الطاقة عن التعليق. وقال برادران الذي يرى أن أسعار النفط المرتفعة تهدد للتعاافي الاقتصادي في الهند، إنه يشعر بالأسف لقرار أوبك + وارتفعت فاتورة واردات النفط الهندية بشدة بينما بلغت أسعار الوقود التي تضمنت بسبب الضرائب التي فرضتها الحكومة العام الماضي مستويات قياسية، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع استهلاك الهند إلى مثليه وأن تصل فاتورة وارداتها من النفط إلى نحو ثلاثة أمثالها مقارنة بمستويات 2019 إلى أكثر من 250 مليار دولار بحلول 2040.

وذكر مسؤول في وزارة النفط طلب عدم ذكر هويته أن تخفيضات أوبك + خلقت حالة من الضبابية وصعبت على شركات التكرير التخطيط للمشتريات ومخاطر السعر. كما أنها خلقت فرصا أيضا لسد الفجوة من جانب شركات في الأمريكتين وأفريقيا وروسيا.

نيودلهي - أرسلت الحكومة الهندية رسالة تعكس نفوذها وتلقي الضوء على التغييرات في خرائط الطاقة العالمية عندما طلبت من شركات التكرير في الشهر الماضي تسريع التنوع وخفض الاعتماد على الشرق الأوسط بعد أيام من إعلان مجموعة أوبك + أنها ستبقي على تخفيضات الإنتاج.

وكانت تلك خطوة يجري الإعداد لها منذ أعوام، وعززتها تصريحات متكررة من وزير النفط الهندي دارمندرا برادران الذي وصف مشتريات النفط في 2015 بأنها "سلاح" لبلده.

وعندما مدت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون مستقلون كبار تخفيضات الإنتاج حتى أبريل، أخرجت الهند هذا السلاح من جعبتها.

وقال برادران الذي يرى أن أسعار النفط المرتفعة تهدد للتعاافي الاقتصادي في الهند، إنه يشعر بالأسف لقرار أوبك + وارتفعت فاتورة واردات النفط الهندية بشدة بينما بلغت أسعار الوقود التي تضمنت بسبب الضرائب التي فرضتها الحكومة العام الماضي مستويات قياسية، وتتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يرتفع استهلاك الهند إلى مثليه وأن تصل فاتورة وارداتها من النفط إلى نحو ثلاثة أمثالها مقارنة بمستويات 2019 إلى أكثر من 250 مليار دولار بحلول 2040.

وذكر مسؤول في وزارة النفط طلب عدم ذكر هويته أن تخفيضات أوبك + خلقت حالة من الضبابية وصعبت على شركات التكرير التخطيط للمشتريات ومخاطر السعر. كما أنها خلقت فرصا أيضا لسد الفجوة من جانب شركات في الأمريكتين وأفريقيا وروسيا.

هل يقترب المغرب من التحرير الكامل للدرهم؟

تعويم العملة صعب نظرا لارتباط ثلث النمو بالخارج

الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية. وحث الصندوق الحكومية المغربية على الاستفادة من الفرصة الحالية لمواصلة تعويم العملة بطريقة متسلسلة ومتقنة.

وفي المرحلة الحالية، يقول الكتاني "توجد ضغوط جديدة يمارسها صندوق النقد للتعويم الكامل للعملة المحلية.. وما لهذا القرار في حال تنفيذه من أضرار على الاقتصاد الوطني". وأضاف "ليس من المنطقي أن نسير في اتجاه التعويم الشامل، في وقت يشهد العالم ظروفًا استثنائية تنعكس على المغرب، لأن ثلث نمو الدخل الوطني مرتبط بالخارج".

ويرى الطيب أعييس الخبير الاقتصادي أن مسار التعويم الشامل يتطلب دراسة الخسائر والأرباح جيدا قبل الخوض فيه. وقال أعييس في تصريحات صحفية إن تحرير سعر الصرف وفق اليات العرض والطلب بشكل شامل يتطلب اقتصادا قويا قادرا على تحقيق فائض من خلال تصدير السلع إلى الخارج واستقطاب العملة الصعبة وجلب استثمارات أجنبية.

وأوضح "في حال اعتمد الاقتصاد على الواردات بشكل كبير، في ظل إنتاجية محلية ضعيفة، فإن الاقتصاد سيشهد تراجعا ملحوظا مع هذا التعويم الشامل". ويعتقد أعييس أن البنك المركزي لعب دورا مهما في مسار التعويم التدريجي للعملة المحلية. وأشار إلى أن "تدخلات بنك المغرب (البنك المركزي) حافظت على التوازنات الاقتصادية الكبرى وحافظت على السياسة النقدية".

وأفاد "ليس هناك أي تأثير للتعويم الجزئي للعملة المحلية على الاقتصاد الوطني، وظل الدرهم في نفس مستواه وحافظ على قوته وغاب الانهيار المتوقع للعملة الوطنية".

تطرح تجربة التحرير الجزئي للدرهم المغربي تساؤلات حول احتمال تعويم كامل للعملة، لاسيما مع توفر الظروف المالية المواتية واستقرار الأنشطة التجارية وميزان المدفوعات وتوفر كتلة نقدية أجنبية آمنة، غير أن اعتماد الاقتصاد على الواردات بشكل كبير في ظل إنتاجية محلية ضعيفة حسب خبراء قد يتسبب في تراجع الاقتصاد.

الرباط - اختارت الحكومة المغربية تعويما تدريجيا للدرهم منذ عام 2018 كأحد بنود برنامج إصلاح اشتراطه صندوق النقد الدولي لتقديم مساعدة للبلاد، غير أن الوضع المالي الحالي يبعث لتداعيات كورونا ونضوب مخزون النقد الأجنبي يطرح جدلا حول احتمال تطبيق تحرير كامل للدرهم لامتصاص الصدمات الخارجية.

ويبات التعويم الجزئي والكامل للعملة في المنطقة العربية بعد تنفيذ بلدان مثل مصر إلى جانب العراق والسودان واليمن أحد شكلي التعويم على عملاتها المحلية، فيما قد يتجه لبنان للتعويم خلال 2021.

ويعرى محللون ماليون أن المغرب لم يشهد أي ارتباكات حادة في عملية التعويم الجزئي لأنها لم تكن أولوية للاقتصاد المحلي. واستفادت عملية تعويم العملة المحلية من تمتع المغرب بدرجة من الاستقرار في الأنشطة التجارية وميزان المدفوعات وتوفر كتلة نقدية أجنبية آمنة. وبدأ المغرب في إصلاح نظام سعر الصرف (تعويم الدرهم) في يناير 2018. وسمحت المملكة لسعر صرف الدرهم بهامش 2.5 في المئة صعودا أو هبوطا، أمام سلة من عملة اليورو (بوزن 60 في المئة) والدولار الأميركي (بوزن 40 في المئة)، كمرحلة أولى للتعويم الكامل على مدى 10 سنوات.



عمر الكتاني
البنك المركزي المغربي
جد متحفظ من تحرير
سعر الدرهم

ويعرى محللون ماليون أن المغرب لم يشهد أي ارتباكات حادة في عملية التعويم الجزئي لأنها لم تكن أولوية للاقتصاد المحلي.

ويعرى محللون ماليون أن المغرب لم يشهد أي ارتباكات حادة في عملية التعويم الجزئي لأنها لم تكن أولوية للاقتصاد المحلي.

الليرة التركية ترتفع بعد تعهدات بتشديد السياسة النقدية

ورغم هذه التعهدات يخوف المستثمرون والأوساط الاقتصادية التركية من أن هذه التعهدات مجرد مناورة لضمان حد أدنى لاستقرار الليرة ثم العودة إلى العبث بالسياسة النقدية مما يزيد الضغوط على الليرة وميزان المدفوعات.

وتدخله في إدارة البنك المركزي. ويجمع خبراء أن سياسة أردوغان النقدية سياسية صرفة وتتعارض تماما مع مقاربات الخبراء العلمية التي تركز على أن رفع سعر الفائدة يبطل التضخم عبر رفع كلفة بدء الأعمال التجارية.

ويرفض أردوغان استقلالية البنك المركزي في اتخاذ القرارات، وكان قد استغل سلطاته التنفيذية في يوليو 2019 لفصل مراد تشينق قايا، محافظ البنك آنذاك، ما قوض استقلال البنك المركزي وسياسته النقدية.

وتعيش تركيا على وقع أزمة اقتصادية حادة أدت إلى تفاقم الدين العام الخارجي، الذي وصل إلى مستويات كبيرة تجاوزت أكثر من حوالى 445 مليار دولار، وفق أرقام مجموعة البنك الدولي.

وكانت إقالة محافظ البنك المركزي التركي ناشج أغيل قد أحدثت خلال الأسابيع القليلة الماضية حالة من الذعر في أسواق المال التركية امتد أثرها إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية.

وقال أردوغان إن أغيل بعد يومين على رفعه أسعار الفائدة لكبح التضخم، ثم عين أحد منتقدي تشديد السياسة النقدية لليرة التركية ما يزيد عن واحد في المئة مقابل الدولار الجمعة، بدعم من انخفاض في عوائد السندات الأميركية، بعد يوم من تعهد محافظ البنك المركزي الجديد بان السياسة النقدية المشددة ستظل كما هي.

وصعدت الليرة إلى 7.9890 مقابل الدولار، من 8.1 عند إغلاق الخميس. وبحلول الساعة 07:35 بتوقيت غرينتش، سجلت 8.02. وتراجعت العملة إلى قرب مستويات قياسية متدنية في مارس بعد أن عين الرئيس رجب طيب أردوغان محافظا جديدا للبنك المركزي. وحجم التداول في الجلسة هزيل بسبب عطلة عامة في أوروبا وأمان أخرى.



هزات الليرة لا تنتهي